

مرسوم سلطاني
رقم ٩١/٧٢
باصدار قانون التأمينات الاجتماعية

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٣/٣٤ باصدار قانون العمل وتعديلاته .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٤٠ باصدار قانون تعويض اصابات العمل والامراض المهنية وتعديلاته .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٦/٢٦ باصدار قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين وتعديلاته .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

- مادة (١) : يعمل في شأن التأمينات الاجتماعية باحكام القانون المرافق .
مادة (٢) : يستمر العمل باحكام المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٤٠ المشار اليه حتى تاريخ التطبيق الفعلي لفرع التأمين ضد اصابات العمل والامراض المهنية وبلغى ذلك المرسوم بعد هذا التاريخ .
مادة (٣) : يصدر وزير العمل والتدريب المهني القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا المرسوم .
مادة (٤) : يلغى كل ما يخالف القانون المرافق أو يتعارض مع احكامه .
مادة (٥) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢ نوفمبر ١٩٩١ م .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ١٩ ذوالحجة سنة ١٤١١ هـ
الموافق : ٢ يوليو سنة ١٩٩١ م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٤٥٩)
الصادرة في ١٥/٧/١٩٩١ م

قانون التأمينات الاجتماعية

الباب الأول

نظام التأمينات الاجتماعية والتعاريف

- مادة (١) : تطبق أحكام هذا القانون على فرعي التأمين الآتيين :
- ١ - التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .
 - ٢ - التأمين ضد اصابات العمل والامراض المهنية .
- مادة (٢) : في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني والتفسيرات الموضحة قرين كل منها ، مالم يقتض سياق النص معنى آخر .
- ١ - الوزارة : وزارة العمل والتدريب المهني .
 - ٢ - الوزير : وزير العمل والتدريب المهني .
 - ٣ - الهيئة : الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
 - ٤ - مجلس الإدارة : مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
 - ٥ - الرئيس التنفيذي : الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
 - ٦ - صاحب العمل : كل من يستخدم عاملا أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا .
 - ٧ - المؤمن عليه : العامل الذي تسرى عليه أحكام هذا القانون حتى ولو كان في فترة الاختبار .
 - ٨ - الأجر : كل ما يعطى للمؤمن عليه نقداً أو عينا بصفة دورية أو منتظمة مقابل عمله أيا كانت طريقة تحديده أو مجموع الراتب الاساسي دون أية اضافات بخلاف العلاوة الدورية أن وجدت .
 - ٩ - اصابة العمل : الاصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق ، أو الاصابة نتيجة حادث وقع للمؤمن عليه اثناء تأدية العمل أو بسببه . وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من اللجنة الطبية المختصة طبقا لهذا القانون .
- و يعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه ، أو اثناء طريقه من محل عمله الى المكان الذي يتناول فيه طعامه داخل مكان العمل ، ويشترط دائما أن يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ، وكذلك اثناء تنقلاته التي يقوم بها بناء على تعليمات صاحب العمل ، أو اثناء السفر بتكليف منه أو ممن يقوم مقامه .

- ١٠ - العجز غير المهني : كل عجز يحدث قبل بلوغ المؤمن عليه سن الستين سنة ، أو قبل بلوغ المؤمن عليها الخامسة والخمسين و يستحيل معه ، بسبب بتر احد الاعضاء أو الاصابة بعاهة ، أو بسبب الحالة الصحية المتأخرة جسدياً أو عقلياً أو نفسياً كسب ثلث الاجر السابق من المهنة الاعتيادية أو مهنة مماثلة ويتم ذلك حسب تقدير اللجنة الطبية المختصة .
- ١١ - العجز الكلي المستديم : هو العجز الذي تسببه الاصابة أو المرض المهني والذي ترى اللجنة الطبية أنه قد نتج عنه فقدان تام مستديم للمقدرة على الكسب شريطة أن تكون النسبة أو مجموعة نسب فقدان المقدرة على الكسب كما هو مبين بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون مائة في المائة أو أكثر .
- ١٢ - العجز الجزئي المستديم : هو العجز الذي تسببه الاصابة أو مرض مهني والذي ترى اللجنة الطبية أنه قد نتج عنه نقص مستديم في مقدرة المؤمن عليه على الكسب .
- ١٣ - العجز المؤقت : هو العجز الكلي أو الجزئي الذي تسببه اصابة أو مرض مهني ويضطر المؤمن عليه للغياب عن عمله أو يقلل من مقدرته على الكسب بصفة مؤقتة .
- ١٤ - اللجنة الطبية المختصة : هي اللجنة الطبية المشكلة بقرار من وزير الصحة لتقرير العجز ونوعه ودرجته .
- ١٥ - اللجنة الطبية الاستئنافية : هي اللجنة الطبية المشكلة بقرار من وزير الصحة لاستئناف قرارات اللجنة الطبية المختصة أمامها .
- مادة (٣) : أ - تسري أحكام هذا القانون على العمال العمانيين الذين يعملون بالقطاع الخاص بموجب عقود عمل دائمة بشرط أن لا يقل سن العامل عن ١٥ عاماً ولا يزيد على ٥٩ عاماً .
و يحدد الوزير تاريخ تطبيق أحكام هذا القانون عليهم وذلك خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ نشر هذا القانون .
- ب - لا تسري أحكام هذا القانون على العمال الخارجيين ، والعمال العاملين في الحرف البسيطة وخدم المنازل وفقاً للتعريف المنصوص عليه في قانون العمل ، ولا يسري ايضاً على العمال الذين لا يدخل عملهم ضمن نطاق عمل أو تجارة من يستخدمهم ، ويكون تطبيق القانون على هذه الفئات كلها أو بعضها بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء .
- مادة (٤) : يكون تطبيق أحكام هذا القانون على العمال غير العمانيين بقرار من الوزير بناء على اقتراح من مجلس الإدارة و بعد موافقة مجلس الوزراء على أن تتضمن تلك الموافقة شروط وأوضاع تطبيق هذه الأحكام والمبادئ الاساسية لحقوق هؤلاء العمال .

الباب الثاني
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
الفصل الأول
انشاء الهيئة وادارتها

مادة (٥) : ١ - تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) وتكون لها شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والاداري وتتبع الوزير .

ب - مقر الهيئة الرئيسي في مسقط و يكون لها فروع في المناطق والجهات التي يصدر بتحديداتها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة .

مادة (٦) : ١ - يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل برئاسة الوزير وعضوية كل من :

- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية نائبا للرئيس و يحل محله عند غيابه .

- وكيل الشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد .

- وكيل وزارة التجارة والصناعة .

- مدير عام المديرية العامة لشؤون العمل .

- اثنين عن اصحاب الاعمال تختارهما غرفة تجارة وصناعة عمان .

- اثنين عن العمال من المؤمن عليهم يختارهما الوزير .

ولمجلس الادارة أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من الخبراء والمستشارين دون أن يكون لهم صوت معدود .

ب - تحدد اللوائح الداخلية للهيئة نظام العمل بالمجلس وقواعد واجراءات ومواعيد اجتماعاته والاعلبيية اللازمة لصحة انعقاده ولاصدار قراراته ومكافآت حضور جلساته وجلسات اللجان المتفرعة عنه .

ج - تكون مدة العضوية في مجلس الادارة بالنسبة لمثلي اصحاب الاعمال والعمال ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة مالم يفقدوا صفاتهم قبل ذلك .

مادة (٧) : يتولى المجلس ادارة شؤون الهيئة والاشراف على أعمالها وتناطبه لهذا الغرض جميع الصلاحيات والمهام اللازمة بما في ذلك :

١ - الاشراف على تنفيذ القانون واللوائح والقرارات النافذة ، واتخاذ مايراه ضروريا لبلوغ اهدافه ولتحسين سير العمل .

٢ - وضع الهيكل التنظيمي للهيئة وتعديله بما يتمشى مع مسؤولياتها وتوسع نشاطها وتحديد الاختصاصات التفصيلية لتقسيماتها الادارية وتعديلها وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة وتحديد الصلاحيات المالية والادارية للرئيس التنفيذي للهيئة .

- ٣ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للهيئة وشؤون الموظفين وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية .
- ٤ - دراسة تقارير المتابعة وتقييم الأداء الدوري ، وإصدار القرارات اللازمة لرفع مستوى الأداء .
- ٥ - دراسة الخطط وأقرار مشروع الموازنة الجارية والاستثمارية للهيئة .
- ٦ - إقرار ميزانية الهيئة بعد التنسيق مع الشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد .
- ٧ - اعتماد الحسابات الختامية السنوية للهيئة ومركزها المالي وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .
- ٨ - وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الهيئة والتصديق على مجالات توظيفها بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها .
- ٩ - دراسة التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية واقتراح ما يلزم بشأنها .
- ١٠ - تعيين الخبراء الاكثوريين لفحص واعداد المركز المالي للهيئة .
- ١١ - استثمار أموال الهيئة .
- ١٢ - تعيين مراقب أو أكثر للحسابات يكون تابعا لرئيس مجلس الادارة مباشرة وتحديد أتعابه السنوية ، ويختص بتدقيق حسابات الهيئة .
- ١٣ - قبول الهبات والوصايا والاعانات والتبرعات .
- ١٤ - أية موضوعات أخرى يحيلها الوزير للمجلس .
- مادة (٨) :** يتولى ادارة الهيئة رئيس تنفيذي ، يصدر بتعيينه وتحديد مخصصاته مرسوم سلطاني . ويكون الرئيس التنفيذي للهيئة مقرا وأمين سر لمجلس الادارة و يختار الوزير في حالة غياب الرئيس التنفيذي من يحل محله في ممارسة اختصاصاته وذلك بصفة مؤقتة .
- مادة (٩) :** يمثل الرئيس التنفيذي الهيئة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء و يتولى على الاخص مايلي :
- ١ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة .
- ٢ - ادارة الهيئة والاشراف على موظفيها وتطوير نظام العمل بها ومتابعته .
- ٣ - دراسة واقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تقضى القوانين والقرارات واللوائح باختصاصه بها .
- ٤ - عرض مشروع ميزانية الهيئة على مجلس الادارة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ بداية السنة المالية مع تقرير متابعة اعمال الهيئة وتقييم ادائها .
- ٥ - اعداد الحسابات الشهرية التي توضح موقف المصروفات والايادات والمركز المالي للهيئة وتقديمها لمجلس الادارة .

٦ - اعداد الحسابات الختامية المدققة للهيئة بعد انتهاء السنة المالية ، وعرضها على مجلس الادارة وارسالها الى الجهات المختصة خلال شهر من تاريخ موافقة مجلس الادارة عليها .

٧ - موافاة الوزارة وأجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات وتقارير عن نشاط الهيئة بصفة عامة .
وللرئيس التنفيذي أن يفوض غيره من موظفي الهيئة في ممارسة بعض اختصاصاته .

الفصل الثاني

النظام المالي للهيئة

مادة (١٠) : ينشأ حساب مستقل لكل فرع من فرعي التامينات الاجتماعية .

مادة (١١) : يفحص المركز المالي للهيئة مرة على الاقل كل ثلاث سنوات بمعرفة خبير اکتواري او اكثر .

ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة ، فاذا تبين وجود عجز في أموال الهيئة التزمت الخزنة العامة بسداده ، ويعتبر ماتدفعه الخزنة العامة قرضاً على الهيئة تلتزم بسداده من أى فائض يتوفر لديها في السنوات المقبلة ، ويجب في هذه الحالة أن يوضح الخبير أسباب هذا العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .

أما اذا تبين وجود أموال فائضة فترحل الى حساب خاص يفتح وفقاً للنظم المالية المعمول بها في الدولة ، ولايجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس الادارة وبالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد في الاغراض الآتية :

أ - تسوية كل أو بعض العجز الذي أدته الخزنة العامة .

ب - تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة للاغراض المختلفة .

مادة (١٢) : تبدأ السنة المالية للهيئة اعتباراً من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من ذات العام عدا السنة المالية الأولى فتبدأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى نهاية ديسمبر من العام التالي .

الباب الثالث

اشتراكات التامين ومواعيد دفعها

مادة (١٣) : تحسب اشتراكات التامين المنصوص عليها في هذا القانون على أساس الأجر الاساسي الذي يتقاضاه المؤمن عليه .

كما يحسب الاشتراك بالنسبة الى العامل الذي يتقاضى اجره بالقطعة أو بالانتاج أو بالساعة على أساس المتوسط الشهري لما تقاضاه عن مدة عمله الفعلية في الثلاثة أشهر الاخيرة .

ويصدر الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة قراراً بالمواعيد والشروط التي تتبع في تحصيل الاشتراكات والمبالغ الاخرى المستحقة للهيئة طبقاً لاحكام هذا القانون .

مادة (١٤) : يجب ألا يقل الاشتراك الذي يؤدي للهيئة بالنسبة للعامل المؤمن عليه عن الاشتراك الذي يؤدي عن عامل يتقاضى الحد الأدنى المقرر للأجور .

مادة (١٥) : تعتبر الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون المستحقة عن كل شهر سواء المقتطعة من أجور المؤمن عليهم أو التي يؤديها صاحب العمل واجبة الاداء للهيئة خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر الذي يلي الشهر المستحقة عنه الاشتراكات .

مادة (١٦) : يلتزم صاحب العمل بدفع كامل الاشتراكات المستحقة عليه وعلى المؤمن عليه الى الهيئة في الميعاد المشار اليه في المادة السابقة وهو وحده المسئول قبل الهيئة عن دفعها ، وله مقابل ذلك ان يقتطع من اجر المؤمن عليه مايقع على عاتقه من اشتراك في كل مرة يدفع اليه أجره .

مادة (١٧) : يلتزم كل صاحب عمل خاضع للقانون لم يشترك في التأمين عن كل أو بعض عماله ، أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجور الحقيقية ، أو لم يؤد مكافأة نهاية الخدمة المشار اليها بالبند (٤) من المادة (٢٠) باداء مبلغ اضافي للهيئة قدره ١٣ر٥٪ من الاشتراكات التي لم يؤديها أو من المبالغ المستحقة نظير مكافأة نهاية الخدمة .

مادة (١٨) : يجوز تقسيط المبالغ المستحقة نظير مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك في التأمين والمنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة (٢٠) على خمسة اقساط سنوية على الاكثر ، و يدفع صاحب العمل كل قسط في نهاية كل سنة مع فائدة على مايتبقى من المبلغ تحدد بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة بشرط ألا تزيد نسبتها على ٣٪ .

مادة (١٩) : على أصحاب الأعمال الذين لديهم أنظمة للتقاعد عند العمل بهذا القانون اخطار الهيئة عن هذه الانظمة مع بيان كاف بشروط هذه الانظمة والمزايا المقررة فيها للعمال . فاذا تبين للهيئة أن النظام الذي يديره رب العمل يوفر مزايا أفضل من تلك التي توفرها الهيئة ، يصدر الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة قرارا باستثناء رب العمل من تطبيق احكام القانون ، ويشتمل القرار على الضوابط اللازمة للإشراف على ذلك النظام ومراجعة حساباته بصفة دورية للتأكد من ملاءته لتغطية الالتزامات المترتبة عليه . أما الانظمة التي توفر نفس المزايا التي توفرها الهيئة أو أقل منها فيصدر الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة قرارا بادماجها في الهيئة . ويحدد القرار القواعد والاجراءات والمواعيد لهذا الادماج .

الباب الرابع

فرع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لسبب غير مهني

الفصل الأول

التمويل

مادة (٢٠) : يمول فرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة مما يلي :

١ - الحصة التي يلتزم صاحب العمل بسدادها للهيئة بواقع ٨٪ من اجر المؤمن عليه شهريا

- ٢ - الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ٥% من أجره شهريا .
- ٣ - المبالغ التي تلتزم بها الخزانة العامة بواقع ٥% من الأجر الشهري للمؤمن عليهم وتؤدي الى الهيئة في أول الشهر التالي لتاريخ الاستحقاق .
- ٤ - المبالغ التي يؤديها صاحب العمل للهيئة نظير مكافأة نهاية الخدمة المحسوبة وفقا لقانون العمل أو المنصوص عليها في عقد العمل أو لوائح النظم الأساسية للشركات وذلك عن مدة الخدمة السابقة مباشرة على الاشتراك في هذا القانون . وتلتزم الهيئة بإداء هذه المكافأة الى العامل عن أمدته السابقة على تاريخ العمل بالقانون ، عند نهاية علاقة العمل مع عائد استثمارها محسوبا وفقا للقواعد التي يحددها مجلس الادارة ، وذلك بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي تستحق للعامل وفقا لأحكام هذا القانون .
- ٥ - ريع استثمار أموال التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الهبات والوصايا والتبرعات والاعانات التي يوافق عليها مجلس الادارة :
- ٧ - المبالغ الإضافية وفوائد التأخير المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون .
- ٨ - القروض التي ترصد في ميزانية الدولة لتغطية العجز .
- ٩ - الموارد الأخرى التي تخصص لهذا التأمين .

الفصل الثاني

استحقاق معاش الشيخوخة

- مادة (٢١) : يستحق المؤمن عليه من الهيئة معاش الشيخوخة وفقا لمدد اشتراكه في التأمين ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ، سواء كانت متصلة أو منفصلة في الحالات الآتية :
- ١ - انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن الستين من عمره متى كانت مدة اشتراكه في التأمين (١٨٠) شهرا على الأقل ، أو ببلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين من عمرها متى كانت مدة اشتراكها في التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل .
 - ٢ - انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل بلوغه سن الستين من عمره متى كانت مدة اشتراكه في التأمين (٢٤٠) شهرا على الأقل ، أو المؤمن عليها قبل بلوغها سن الخامسة والخمسين متى كانت مدة اشتراكها (١٨٠) شهرا على الأقل .
- ويخفض المعاش المستحق في هذه الحالة بنسبة تقدر تبعا لسن المؤمن عليه وفقا للجدول رقم (٣) المرافق .
- ولايسرى التخفيض بالنسب المشار اليها بالفقرة الثانية من هذا البند في حالات طلب المؤمن عليه أو المستحقين عنه صرف المعاش لثبوت العجز أو وقوع الوفاة .

٣ - انتهاء خدمة المؤمن عليه بعد سن الستين من عمره والمؤمن عليها بعد سن الخامسة والخمسين متى كانت مدة الاشتراك في التأمين (١٨٠) شهرا على الأقل منها ما لا يقل عن ٣٦ شهرا متصلة خلال السنوات الخمس الاخيرة السابقة على انتهاء الخدمة .

و يحسب ضمن مدة الاشتراك في التأمين بالبنود الثلاثة السابقة المدد التي يتقاضى خلالها المؤمن عليه بدلات يومية في حالة عجزه الموقت عن العمل بسبب اصابة العمل ، ولا يؤدي عن هذه المدة أى اشتراك في التأمين .
ولا يدخل في حساب المدد المنصوص عليها في هذه المادة مدد الغياب بدون أجر ومدد الوقف عن العمل بدون راتب .

الفصل الثالث

استحقاق معاشات العجز والوفاة الناشئين عن سبب غير مهني

مادة (٢٢) : اذا أنتهت خدمة المؤمن عليه للعجز أو للوفاة بسبب غير مهني قبل بلوغه سن الستين أو قبل بلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين أو اذا أنتهت الخدمة بسبب الوفاة في أى سن استحق المعاش للمؤمن عليه أو المؤمن عليها أو المستحقين عنهما بأحد الشروط الآتية :

أ - اذا بلغت مدة الاشتراك في التأمين ستة أشهر متصلة على الأقل قبل حدوث العجز أو وقوع الوفاة مباشرة .

ب - اذا بلغت مدة الاشتراك في التأمين (١٢) شهرا متقطعة منها على الأقل ثلاثة أشهر اشتراك في التأمين متصلة قبل حدوث العجز أو الوفاة مباشرة .
فإذا لم يحدث العجز أو لم تقع الوفاة بعد استيفاء الحد الأدنى لمدد الاشتراك المشار إليها بالبند أ او ب السابقين وانقطع أيهما عن الاشتراك في التأمين لاي سبب من الاسباب كان لأيهما أو للمستحقين عنهما حسب الحالة الحق في المعاش اذا حدث العجز خلال سنة من تاريخ الانقطاع عن الاشتراك في التأمين وقبل بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين أو اذا وقعت الوفاة خلال سنة من تاريخ الانقطاع عن الاشتراك في التأمين بغض النظر عن السن ما لم تكن قد توافرت في شأن أيهما حالة استحقاق المعاش المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٢١) السابقة وكان هذا المعاش أفضل .

و يصدر قرار من الوزير بعد التنسيق مع وزير الصحة بكيفية اثبات العجز أو الوفاة .

الفصل الرابع استبدال المعاش

مادة (٢٣) : يجوز للهيئة أن تستبدل بحق المستفيد من أصحاب المعاشات في معاشه مبلغا اجماليا يحدد كرأس مال للقيمة المستبدلة من المعاش و يجب الا يزيد المبلغ المستبدل على ربع المعاش ، و يحسب بواقع عشرة ريالات عن كل ريال يتم استبداله .
و يتم الاستبدال في الحدود ووفقا للشروط والأوضاع وفي الحالات التي يصدر بها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة .

الفصل الخامس استحقاق مكافأة نهاية الخدمة

مادة (٢٤) : اذا انتهت خدمة المؤمن عليه ، ولم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش استحق مكافأة نهاية الخدمة بشرط الا تقل مدة اشتراكه في التأمين عن سنة كاملة .

مادة (٢٥) : تحسب مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في المادة السابقة على أساس آخر أجر أساسي تقاضاه العامل عند انتهاء خدمته بواقع أجر شهر واحد عن كل سنة من الثلاث سنوات الأولى من سنوات اشتراكه في التأمين و بواقع أجر شهرين عن السنوات التي تلي الثلاث سنوات الأولى .

مادة (٢٦) : تدفع المكافأة المشار اليها عند وفاة المؤمن عليه للمستحقين للمعاش و بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في الباب السادس من هذا القانون .

الفصل السادس حساب معاش الشيخوخة والعجز والوفاة بسبب غير مهني

مادة (٢٧) : يحسب معاش الشيخوخة بواقع جزء من ستين جزء من المتوسط الشهري للأجر المستحق للمؤمن عليه والمسدد على أساسه اشتراك التأمين خلال السنتين الاخيرتين من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك أن قلت عن ذلك ، مضروبا في عدد سنوات الاشتراك الكاملة في التأمين .

مادة (٢٨) : يحسب المعاش في حالة العجز أو الوفاة على أساس ٤٠% من الأجر عند حدوث الوفاة أو العجز أو جزء من ستين من الأجر الاخير المستحق للمؤمن عليه مضروبا في عدد سنوات الاشتراك أيهما أكبر .

الفصل السابع

الأحكام العامة للتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة

مادة (٢٩) : في حساب مدد الاشتراك في التأمين يجبر كسر الشهر الى شهر كامل في كل مدة ، ثم يجبر كسر السنة في مجموع هذه المدد الى سنة كاملة اذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه المعاش .

مادة (٣٠) : في حالة تعيين أحد الاشخاص المعاملين بقانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين بالقطاع الخاص ، وخضوعه لأحكام هذا القانون أو العكس يلتزم كل من صندوق المعاشات والمكافآت والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتحويل حصيلة الاشتراك التي أقتطعت من مرتبه وحصه الحكومة التي أدبت لحسابه أو حصيلة حصه العامل في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وحصه صاحب العمل وحصه الخزانه العامة التي أدبت لحساب المؤمن عليه الى الجهة التي يعامل بقانونها ، وتطبق في هذه الحالة أحكام قانون الجهة المحولة اليها الحصيلة مع ضم المدتين السابقتة واللاحقة اذا لم يكن قد صرف مستحقاته وفقا للنظام الذي كان يخضع له ، ويبدأ باستقطاع نسبة الاشتراك من تاريخ تعيينه .

أما اذا كان قد تم صرف مستحقاته فانه يشترط لضم مدة خدمته السابقة ان يقدم طلبا بذلك خلال ستة أشهر من تاريخ تعيينه وأن يقوم برد مكافأة نهاية الخدمة التي صرفت له .

وإذا كان الشخص قد بلغ معاشه عند التعيين الحد الاقصى المنصوص عليه في القانون الذي كان معاملا به فلا تحول الحصيلة ، ويستحق عن المدة الجديدة مكافأة نهاية الخدمة متى استوفى الشروط اللازمة لذلك .

الباب الخامس

فرع التأمين ضد اصابات العمل والامراض المهنية

الفصل الأول

التمويل والعناية الطبية

مادة (٣١) : يمول فرع التأمين ضد اصابات العمل والامراض المهنية مما يلي :

- ١ - الاشتراكات الشهرية التي يلتزم اصحاب الاعمال بادائها للهيئة بواقع ١٪ من اجور عمالهم الشهرية ، و يلتزم صاحب العمل وحده باداء هذا الاشتراك .
- ٢ - ريع استثمار الاشتراكات المشار اليها بالبند السابق وفي حالة وجود فائض يرحل الى الحساب المنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون .

مادة (٣٢) : تلتزم الهيئة بتوفير العناية الطبية للمؤمن عليه في حالة اصابة العمل وتشمل العناية

مايلي :-

- ١ - خدمات الاطباء العاميين والاختصاصيين والمساعدين الطبيين والخدمات الملحقه .
- ٢ - العلاج والاقامة بالمستشفيات .
- ٣ - توفير وتقديم الادوية والمواد الطبية اللازمة .
- ٤ - اجراء العمليات الجراحية وصور الاشعة وغيرها من البحوث الطبية .
- ٥ - توفير الخدمات التأهيلية والاطراف الصناعية ونحوها وأية تجهيزات طبية وجراحية لاستدراك الاصابة .
- ٦ - نفقات انتقال المصاب من مكان العمل أو من مسكنه الى المركز الطبي أو المستشفى لتلقى العلاج وكذلك نفقات عودته .
وتحدد بقرار من الوزير بناء على موافقة مجلس الادارة القواعد الخاصة بتقدير نفقات الانتقال .
وعلى الهيئة ابرام اتفاقيات خاصة مع وزارة الصحة أو أية جهة أخرى لتقديم العلاج بالفئات التي تحددها أو نظير مبلغ مقطوع وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بناء على ما يتم الاتفاق عليه بينه وبين وزير الصحة وموافقة مجلس الادارة .

الفصل الثاني

البدلات اليومية في حالة الاصابة

- مادة (٣٣) : يتحمل صاحب العمل اجر يوم الاصابة ايا كان وقت وقوعها واذا حالت الاصابة بين المؤمن عليه وبين اداء عمله أوقف صرف مرتبه ، وتتحمل الهيئة بدلا يوميا تقوم بصرفه للمصاب في مواعيد صرف الاجور طوال مدة عجزه عن اداء عمله حتى شفائه أو استقرار حالته بثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة اى الحالات أسبق .
وتعتبر في حكم الاصابة كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها ، وكذلك كل حالة مرضية مهنية مما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق تظهر أعراضها خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه .
- مادة (٣٤) : يكون البديل المشار اليه ٧٥% من الأجر اليومي للمصاب طوال مدة عجزه عن العمل ويقدر هذا البديل على أساس الأجر الشهري المسدد عنه الاشتراك مقسوما على ٣٠ .
- مادة (٣٥) : لا يستحق البديل اليومي للاصابة والتعويض عن العجز الدائم في الحالات التالية :
- أ - اذا تعمد المؤمن عليه اصابة نفسه .
 - ب - اذا حدثت الاصابة بسبب انحراف مقصود في السلوك من جانب المصاب ويعتبر كذلك :
- ١ - كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

٢ - كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة في مكان ظاهر في محل العمل .

وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته عن ٢٥٪ من العجز الكامل المستديم .
ولا يجوز التمسك بالحالات السابقة الا اذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجرى وفقا لحكم المادة (٤٨) .

الفصل الثالث

التعويض والمعاش في حالة اصابة العمل

مادة (٣٦) : في حالة العجز الدائم الجزئي الناجم عن الإصابة الذي لا تصل نسبته الى ٣٠ بالمائة من العجز الكلي المستديم يحق للمصاب تقاضي تعويض اصابة مقطوع يساوي ٣٦ مرة من المعاش الشهري المحدد للعجز الدائم الجزئي الذي كان يفترض أن يطالب به طبقا للمادة التالية تبعا للنسبة المئوية للعجز الحاصل .
ولا يجوز لصاحب العمل انهاء خدمة العامل بسبب العجز الجزئي المذكور بالفقرة السابقة .

مادة (٣٧) : ١ - في حالة العجز الدائم الجزئي الناجم عن اصابة عمل والذي تعادل نسبته ٣٠ بالمائة أو تجاوزها ولا تصل للعجز الكلي الدائم يحق للمصاب تقاضي معاش العجز الكلي الدائم ، و يجمع المؤمن عليه بين معاشه وأجره من العمل دون حدود مدامت نسبة الإصابة لم تصل للعجز الكلي الدائم .

ب - واذا نشأ عن اصابة العمل عجز دائم كلي أو وفاة المصاب يستحق المؤمن عليه أو المستحقين عنه معاشا شهريا يعادل ٧٥ بالمائة من الأجر الخاضع للاشتراك .

مادة (٣٨) : تقدر نسبة العجز الجزئي المستديم وفقا للقواعد الآتية :

١ - اذا كان العجز مبينا بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون روعيت النسب المئوية من درجة العجز الكلي المبينة به .

٢ - اذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في مقدراته على الكسب ، على أن تبين تلك النسبة في الشهادة الطبية .

٣ - اذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الاصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب تفصيلا مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز في تلك الحالات على النسب المقررة لها في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .

و يجوز تعديل الجدول رقم (٢) المشار اليه بالبند رقم (١) من هذه المادة وكذلك الجدول رقم (١) المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة (٣٣) بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير بعد التنسيق مع وزير الصحة .

مادة (٣٩) : اذا كان قد سبق للمصاب أن لحقته اصابة عمل أو انتكست اصابته أو حدثت لها مضاعفة روعي في تعويضه عن الاصابة الجديدة القواعد الآتية :

١ - اذا كانت نسبة العجز الناشيء عن الاصابة الجديدة والاصابات السابقة أقل من ٣٠٪ عوض المصاب عن اصابته الاخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها والاجر الخاضع للاشتراك وقت الاصابة الاخيرة .

٢ - اذا كانت نسبة العجز الناشيء عن الاصابة الجديدة والاصابات السابقة تساوى ٣٠٪ أو أكثر فيعامل المصاب على الوجه الآتي :

أ - اذا كان المصاب قد عوض عن اصابته السابقة تعويضا من دفعة واحدة يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن اصابته جميعها والاجر الخاضع للاشتراك وقت الاصابة الاخيرة .

ب - اذا كان المصاب مستحقا لمعاش العجز يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن اصابته جميعها والاجر الخاضع للاشتراك وقت الاصابة الاخيرة بشرط الا يقل ذلك المعاش عن معاشه عن الاصابة السابقة .

مادة (٤٠) : تقدر نسبة العجز الدائم تبعا لطبيعة العاهة للمصاب وحالته العامة وعمره ومهنته وملكاته الجسدية والعقلية وامكانياته وقدرته المهنية ، ويكون ذلك بالاسترشاد بالجدول رقم (٢) المرافق ، وتمنح التعويضات ومعاشات العجز الدائم بصورة مؤقتة و يجب على الهيئة اعادة عرض المصاب لفحوص طبية دورية خلال أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز ، مالم تقرر اللجنة الطبية عدم احتمال حدوث أى تغيير خلال هذه المدة .
و يكون اثبات العجز الدائم ودرجته أو حدوث أى تغيير فيها أو شفاء المصاب أو عودته الى عمله بشهادة من اللجنة الطبية المختصة .

مادة (٤١) : لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة طلب اعادة الفحص الطبي مرة كل ستة أشهر خلال السنة الاولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية ، وعلى اللجنة الطبية المختصة أن تعيد تقدير درجة العجز في كل مرة ، ولا يجوز اعادة التقدير بعد انتهاء اربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز ، ويتم اعادة الفحص بمعرفة اللجنة الطبية المختصة

مادة (٤٢) : في حالة تعديل نسبة العجز عند اعادة الفحص الطبي وفقا للمادة السابقة تراعى القواعد الآتية :

أ - اذا كان المؤمن عليه صاحب معاش يعدل معاش العجز أو يوقف اعتبارا من أول الشهر التالي لثبوت درجة العجز الاخيرة ، أو تبعا لما يتضح من اعادة الفحص الطبي وذلك وفقا لما يطرأ على درجة العجز من زيادة أو نقص حسب الحالة ، وإذا نقصت درجة العجز عن ٣٠٪ أوقف صرف المعاش نهائيا و يمنح المصاب تعويضا من دفعة واحدة وفقا لحكم المادة (٣٦) .

ب - اذا كان المؤمن عليه سبق أن عوض عن درجة العجز التي قدرت أول مرة تعو أيضا من دفعة واحدة يراعى مايلي :

١ - اذا كانت درجة العجز المقدرة عند اعادة الفحص تزيد عن الدرجة المقدرة من قبل وتقل عن ٣٠٪ استحق المصاب تعو أيضا محسوبا على أساس النسبة الاخيرة والاجر المتخذ اساسا للاشتراك عند ثبوت العجز في المرة الأولى مخصوصا منه التعو يرض السابق صرفه له ، ولا يترتب على نقصان العجز عن النسبة المقدرة من قبل ، المساس بالتعو يرض السابق صرفه .

٢ - اذا كانت درجة العجز المقدرة عند اعادة الفحص تبلغ ٣٠٪ أو أكثر استحق المصاب معاش العجز محسوبا وفقا لحكم المادة (٣٧) فقرة (أ) على أساس الاجر عند ثبوت العجز في المرة الاولى .

و يصرف اليه هذا المعاش اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ ثبوت درجة العجز الاخيرة مخصوصا منه الفرق بين التعو يرض السابق صرفه اليه وقيمة المعاش بافتراض استحقاقه له على أساس درجة العجز المقدرة في المرة الأولى وذلك في حدود ربع المعاش شهريا لحين استيفاء ماسبق صرفه من تعو يرض .

مادة (٤٣) : للمؤمن عليه المصاب أن يتقدم الى الهيئة بطلب اعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال اسبوع من تاريخ انتهاء العلاج أو من تاريخ العودة الى العمل .
كما يكون له الحق في ان يطلب من الهيئة اعادة النظر في قرار اللجنة الطبية بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته وذلك خلال شهر من تاريخ اخطاره بقرار اللجنة .
و يقدم الطلب مرفقا به شهادة طبية مؤيدة لوجهة نظره .

مادة (٤٤) : على الهيئة احالة طلب اعادة النظر في قرار اللجنة الطبية المشار اليه في المادة السابقة الى اللجنة الطبية الاستئنافية ، وعليها اخطار المصاب بقرارها بخطاب مسجل بعلم الوصول خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ وصول القرار اليها ، ويكون هذا القرار نهائيا وملزما للطرفين ، وعلى الهيئة تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .

مادة (٤٥) : يجوز للهيئة أن توقف صرف معاش العجز اعتبارا من أول الشهر التالي للتاريخ المحدد لاعادة الفحص الطبي بمعرفة اللجنة الطبية المختصة وذلك اذا لم يتقدم صاحبه لاعادة الفحص الذي تطلبه الهيئة في الموعد الذي تخطره به ، أو اذا امتنع عن الخضوع للعلاج وللزيارات والفحوص الطبية ، أو عن المواظبة على التأهيل الذي تقرره اللجنة الطبية المختصة أو اذا لم يمتنع عن ممارسة أى نشاط غير مسموح به بمعرفة اللجنة المذكورة .
و يستمر وقف صرف المعاش الى حين زوال اسبابه أو الى ان يتقدم صاحبه لاعادة الفحص ، فاذا اسفرت اعادة الفحص عن نقص درجة العجز عن النسبة السابق تقديرها اعتبرت النسبة الجديدة اساسا للتسوية اعتبارا من التاريخ الذي كان محدد لاعادة الفحص الطبي .

و يجوز للهيئة أن تتجاوز عن تخلف المصاب عن إعادة الفحص اذا قدم أسبابا مقبولة .

وتتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ماتسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبي .

مادة (٤٦) : على العامل المصاب ان يبلغ صاحب العمل أو مندوبه بأى حادث يكون سببا في اصابته والظروف التى وقع فيها متى سمحت حالته بذلك .

و يعتبر صاحب العمل بانه قد ابلغ بالحادث وذلك في الاحوال الآتية :

أ - اذا توفى العامل في أو حول مبنى يستعمله صاحب العمل أو تابعه لمهنته أو في أى مكان كان العامل وقت وقوع الحادث يعمل فيه تحت اشراف صاحب العمل أو أى شخص آخر مسئول تجاه صاحب العمل .

ب - اذا عولج العامل أو قدمت اليه الاسعافات الاولية من أى نوع في مكان الحادث أو في محل يستعمله صاحب العمل أو تحت اشرافه .

ج - اذا كان صاحب العمل أو أى شخص مسئول تجاهه قد احيط علما بالحادث من أى مصدر .

مادة (٤٧) : على صاحب العمل أو المشرف المسئول ان يبلغ كلاما من دائرة أو مكتب التأمينات الاجتماعية والشرطة عن كل اصابة عمل تقع بين عماله خلال أربع وعشرين ساعة من علمه بوقوعها وان يسلم للعامل المصاب أو لمرافقه صورة من هذا الاخطار .

و يجب أن يتضمن الاخطار اسم العامل وعنوانه وموجز عن الحادث وظروفه ونوع الاصابة والجهة التى نقل اليها المصاب للعلاج وكذلك اسما وعناوين أى من اقاربه المعروفين واجره في يوم وقوع الحادث . و يكون الاخطار وفقا للنموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض .

مادة (٤٨) : تجرى الجهة القائمة باعمال التحقيق تحقيقا في كل بلاغ يقدم اليها و يبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل و يثبت فيه أقوال الشهود ، كما يوضح به بصفة خاصة ما اذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش مقصود من جانب المصاب و يثبت فيه كذلك اقوال صاحب العمل أو من يمثله وأقوال المصاب عندما تسمح حالته بذلك ، وعلى هذه الجهة ابلاغ دائرة أو مكتب التأمينات الاجتماعية بصورة من التحقيق ولدائرة أو مكتب التأمينات الاجتماعية أن يطلب استكمال التحقيق اذا رأى سببا لذلك .

مادة (٤٩) : يتم صرف البديل اليومي المشار اليه بالمادة (٣٤) اذا حالت الاصابة بين المؤمن عليه و بين اداء عمله بناء على شهادة طبية من الجهة المعالجة .

و يكون صرف البديل اليومي المشار اليه بالفقرة السابقة على فترات وفقا لما يحدده القرار الصادر من الوزير بناء على موافقة مجلس الادارة كما يحدد القرار بيانات الشهادة الطبية المشار اليها .

مادة (٥٠) : يستحق المؤمن عليه البديل اليومي خلال فترة انقطاعه عن العمل بسبب تركيب أو صيانة أو استبدال الجهاز التعويضي أو الطرف الصناعي وذلك على أساس اجر اشتراكه من تاريخ الانقطاع .

فإذا كان المؤمن عليه صاحب معاش أوقف صرفه خلال فترة استحقاقه للبديل مالم يكن البديل اقل من المعاش فيستمر صرفه ، على أن تعتمد فترة الانقطاع المشار اليها بالفقرة السابقة من طبيب المستشفى العام .

الباب السادس

معاشات المستحقين وشروط استحقاقهم

مادة (٥١) : اذا توفي صاحب المعاش ، يكون للمستحقين الميئين أدناه الحق في أنصبة من ذلك المعاش وفقا لما يلي :

أولا : المجموعة (أ) وتشمل الابناء والبنات .

يكون نصيبهم نصف المعاش المستحق و يقسم بالتساوى اذا كانوا أكثر من واحد .

ثانيا : المجموعة (ب) وتشمل الارملة أو الارامل (أو الزوج اذا كان صاحب المعاش أنثى) .

يكون نصيبهم ربع المعاش المستحق و يقسم بين الارامل بالتساوى اذا كن أكثر من واحدة .

ثالثا : المجموعة (ج) وتشمل الاب والام والاخوة والاخوات .

يكون نصيبهم ربع المعاش المستحق و يقسم بينهم بالتساوى اذا كانوا أكثر من واحد .

مادة (٥٢) : يشترط لاستحقاق المعاش للميئين في المادة السابقة مايلي :

أ - الابن : ألا يكون قد تجاوز سن الثانية والعشرين ، ويستثنى من ذلك :

١ - من يثبت عجزه عن الكسب بتقرير من السلطة الطبية المختصة ، ويكون التحقق من ذلك كل سنتين الا اذا قررت السلطة الطبية عدم احتمال شفائه ففي هذه الحالة لايشترط التحقق ويستمر استحقاق المعاش .

٢ - الطالب في احدى مراحل التعليم التى لا تتجاوز مرحلة التعليم الجامعي وبشرط ألا يتجاوز سنه السادسة والعشرين .

ب - البنت : أن تكون غير متزوجة و يسقط حقها في المعاش اذا تزوجت ثم يعود لها الحق فيه اذا طلقت أو تزلمت .

ج - الارملة : عدم الزواج ، ويسقط حقها في المعاش اذا تزوجت ثم يعود لها الحق فيه اذا طلقت أو تزلمت مرة أخرى .

د - الزوج : أن يكون الزوج مصابا بعجز يمنعه عن العمل أو الكسب بتقرير من السلطة الطبية المختصة ، ويكون التحقق من ذلك كل سنتين الا اذا قررت السلطة الطبية عدم احتمال شفائه ، ففي هذه الحالة لا يشترط التحقق ويستمر استحقاق المعاش .

هـ - الاب والام : أن يكون اعتمادهما في معيشتها على صاحب المعاش بموجب شهادة بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية ويسقط حقهما في المعاش اذا زال هذا السبب .

و - الاخ : أن يكون معتمدا في معيسته على صاحب المعاش بموجب شهادة بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية ، وبشرط عدم تجاوزه سن الثانية والعشرين ويستثنى من ذلك :

١ - من يثبت عجزه عن الكسب بتقرير من السلطة الطبية المختصة ، ويكون التحقق من ذلك كل سنتين الا اذا قررت السلطة الطبية عدم احتمال شفائه ، ففي هذه الحالة لا يشترط التحقق ويستمر استحقاق المعاش .

٢ - الطالب في احدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة التعليم الجامعي وبشرط الا يتجاوز سنه السادسة والعشرين .

ز - الاخست : أن تكون غير متزوجة وتعتمد في معيشتها على صاحب المعاش بموجب شهادة بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية ويسقط حقها في المعاش اذا تزوجت ويعود لها الحق في المعاش اذا طلقت أو تزلمت .

مادة (٥٢) : اذا لم توجد مجموعة مستحقة للمعاش أو أحد أفرادها طبقا للمادة (٥١) أو سقط حق أيهم فيه طبقا للمادة (٥٢) يكون توزيع المعاش أو بعضه وفقا لما يلي :

- أ - نصيب أي مجموعة في حالة عدم وجودها بالكامل يؤول الى افراد المجموعتين الأخرين ويقسم بينهم بالتساوي .
- ب - نصيب أي فرد من أفراد المجموعة الواحدة يؤول الى باقي افراد ذات المجموعة ويقسم بينهم بالتساوي اذا تعددوا .
- ج - في حالة وجود مجموعة واحدة مستحقة طبقا لنص المادتين السابقتين يؤول المعاش كاملا الى هذه المجموعة ويقسم بين أفرادها بالتساوي اذا تعددوا .
- د - يؤول المعاش الى الهيئة في حالة عدم وجود من يستحق المعاش طبقا لنص المادتين السابقتين من هذا القانون .

مادة (٥٤) : لا يجوز صرف أكثر من معاش واحد من الهيئة طبقا لاحكام هذا القانون واذا استحق أكثر من معاش صرف الاكبر قيمة .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يجمع الاولاد والبنات بين المعاشين المستحقين عن والديهم .

كما تجمع الارملة بين معاشها عن زوجها و بين معاشها بصفقتها مستفيدة باحكام هذا القانون ، كما تجمع بين معاشها عن زوجها و بين دخلها الناتج عن عملها .

الباب السابع المنح الاضافية

مادة (٥٥) : يصرف لأرملة المؤمن عليه أو لأرملة صاحب المعاش أو لأكبر اولاده أو المستحقين عنه عند وفاته منحة تعادل أجر ثلاثة أشهر على أساس الأجر الخاضع للاشتراك اذا كان في الخدمة ، وتعادل معاش ثلاثة أشهر اذا كان صاحب معاش .

مادة (٥٦) : تصرف الى الابنة التى تتقاضى معاشا وفقا لاحكام هذا القانون بمناسبة زواجها منحة زواج يساوى مبلغها ١٥ مرة قيمة المعاش الذى تستفيد منه ، و يتوقف صرف المعاش فى آخر الشهر الذى جرى فيه الزواج ، وتصرف منحة الزواج مرة واحدة .

مادة (٥٧) : يصرف لأرملة المؤمن عليه أو لأرملة صاحب المعاش أو لأكبر اولاده أو المستحقين عنه عند وفاته منحة تعادل أجر ثلاثة أشهر على أساس الأجر الخاضع للاشتراك اذا كان فى الخدمة ، أو يصرف معاش ثلاثة أشهر كمنحة اذا كان صاحب معاش وذلك لمواجهة مصاريف الجنائز والعزاء .

مادة (٥٨) : ١ - فى حالة فقد المؤمن عليه أو فقد صاحب المعاش ، يصرف للمستحقين عنه اعانة شهرية تعادل ما يستحقونه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتبارا من أول الشهر الذى فقد فيه الى ان يظهر أو تثبت وفاته حقيقة أو حكما .
و اذا كان فقد المؤمن عليه اثناء تأدية عمله فتقدر الاعانة بما يعادل المعاش المقرر فى حالة الوفاة فى فرع التأمين ضد اصابات العمل .
و يحدد الوزير - بناء على اقتراح مجلس الادارة - الاجراءات الواجب اتخاذها لاثبات حالة فقد .

وبعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ فقد أو ثبوت الوفاة حقيقة أو حكما يعتبر تاريخ فقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك فى تقدير المعاش وفقا لاحكام هذا القانون . و يستمر صرف الاعانة بعد ذلك باعتبارها معاشا .

ب - اذا لم تتوافر فى المؤمن عليه فى الحالة السابقة شروط استحقاق المعاش صرفت الى المستحقين عنه مكافأة نهاية الخدمة التى كان يستحقها ، فاذا لم يثبت فقد أو وفاته وعاد الى العمل ، التزم برد قيمة المكافأة التى صرفت الى المستحقين عنه وفقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة .

الباب الثامن احكام عامة

مادة (٥٩) : يحدد بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة طريقة التسجيل في الهيئة لكل من اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم الخاضعين لاحكام هذا القانون والمستندات والبيانات اللازمة لاجراء التسجيل .

مادة (٦٠) : تقوم الهيئة العامة بحصر المنشآت واصحاب الاعمال خلال المدة التي يحددها القرار الصادر من الوزير بالتطبيق الفعلي للقانون في المرحلة الاولى والمراحل التالية من التطبيق ، وكذلك حصر عمالهم وتسجيلهم لديها ، و يجري ترقيم اصحاب الاعمال والعمال وفقا للترقيم الذي يصدر به قرار من الرئيس التنفيذي وبالتنسيق مع الجهات المختصة .

وعلى اصحاب الاعمال الاحتفاظ بالارقام الخاصة باشتراكهم في التأمين و بالارقام الخاصة بالعمالين لديهم ، و يتعين عليهم أن يذكروا تلك الارقام في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ احكام القانون كلما اقتضى الامر .

مادة (٦١) : تصدر الهيئة بطاقة برقم التأمين الثابت لكل عامل لدى تسجيله لأول مرة ، و يحدد الوزير بقرار منه بناء على اقتراح مجلس الادارة بيانات تلك البطاقة والاجراءات الواجب اتباعها بصدها .

مادة (٦٢) : يصدر الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة قرارا يتضمن مايلي :

١ - بيان السجلات والدفاتر التي يلتزم بحفظها صاحب العمل ، وكذلك الملفات التي ينشئها لكل مؤمن عليه والمستندات التي تودع بها .

٢ - البيانات والنماذج التي يلتزم صاحب العمل بتقديمها للهيئة عن العاملين وأجورهم واشتراكاتهم ومواعيد تقديم هذه البيانات والنماذج .

و يلتزم صاحب العمل بموافاة الهيئة ببيان أسماء العاملين لديه الذين تنتهي مدة خدمتهم بسبب بلوغ سن التقاعد وذلك قبل أنتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل .

مادة (٦٣) : يحدد بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة المستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون .

مادة (٦٤) : يحدد الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة نظام ومواعيد وكيفية صرف البدلات والتعويضات والمعاشات ومواعيد صرفها والجهات التي تصرف منها ومستندات الصرف ومواعيد صرفها .

مادة (٦٥) : تسقط حقوق الهيئة في كل الاحوال قبل اصحاب العمل والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بمضى سبع سنوات من تاريخ الاستحقاق دون طلبها كتابة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل ذلك .

و يسقط حق المؤمن عليه أو المستحقين عنه في البدلات للاصابة وفي منح نفقات الجنائز بمرور سنة واحدة على تاريخ الاصابة أو الوفاة دون تقديم طلب بصرفها و يسقط الحق في بقية المنح الاخرى والتعويضات والمعاشات بمرور خمس سنوات على تاريخ الاستحقاق دون تقديم طلب الصرف .

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة منطوية على المطالبة بباقي المبالغ المستحقة لدى الهيئة و يقطع سريان المدة المشار اليها في الفقرة السابقة بالنسبة الى المستحقين جميعا اذا تقدم أحدهم بطلب الصرف في الموعد المحدد .

مادة (٦٦) : تقطع مدة التقادم بالتنبيه على صاحب العمل باداء المبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى هذا القانون وذلك بموجب كتاب مسجل بعلم الوصول يتضمن بيانا بقيمة هذه المبالغ . ولايسرى التقادم في مواجهة الهيئة بالنسبة لصاحب العمل الذى لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم الا من تاريخ علم الهيئة بالتحاقهم لديه ، كما لايسرى بالنسبة لاداء الاشتراكات على اساس أجور غير حقيقية الا من تاريخ علم الهيئة بهذه الواقعة .

مادة (٦٧) : تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم حتى ولو لم يقدّم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة ، وتقدر الحقوق وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون مادامت علاقة العمل قد ثبتت لدى الهيئة بين صاحب العمل والعامل .

وإذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الاجر ربط المعاش أو صرف التعويض على أساس مدة الخدمة والاجر غير المتنازع عليهما . ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر في حالة عدم امكان التثبيت من الاجر الحقيقي وللهيئة حق مطالبة صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة بهذا القانون وفوائد التأخير وكذلك المبالغ الاضافية المستحقة وفقا لاحكامه .

مادة (٦٨) : لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات الهيئة حل المنشأة أو تصفيتها أو افلاسها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو بالوصية أو بالبيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات ، ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع صاحب العمل السابق أو اصحاب العمل السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة .

مادة (٦٩) : لا يجوز لكل من الهيئة أو المؤمن عليهم أو صاحب المعاش أو المستحقين عنه المنازعة في قيمة المعاش أو التعويض بعد مضي سنة من تاريخ الاخطار بتسوية المعاش نهائيا أو من تاريخ صرف التعويض فيما عدا حالات الاخطاء المادية التى تقع في الحساب عند التسوية .

مادة (٧٠) : يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة .

ولايجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش والمستحقين عنه لدى الهيئة الادين النفقة أولدين الهيئة بما لايجاوز الربع ، وعند التزام يبدأ بخضم دين النفقة أولا و يخصص الباقي للوفاء بدين الهيئة .

مادة (٧١) : تعفى من الضرائب والرسوم أيا كان نوعها متى وجدت :

أ - الاشتراكات المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون .

ب - البدلات والتعويضات والمعاشات والمنح والاعانات التي تستحق طبقا لأحكام هذا القانون .

كما تعفى أموال الهيئة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من الضرائب وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ..

مادة (٧٢) : يكون لمن يندبهم الرئيس التنفيذي للهيئة من موظفيها الحق في دخول محال العمل في

مواعيد العمل المعتادة لاجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والاوراق والمحركات والمستندات التي تتعلق بتنفيذ هذا القانون .

وعلى الجهات الحكومية والادارية موافاة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام القانون وعلى جميع الجهات الحكومية المختصة تسهيل مهمتهم وتكون لهؤلاء المندوبين سلطات ضبط المخالفات وتحرير المحاضر .

ويلتزم هؤلاء بالاحتفاظ بسر المهنة فيما يتعلق بالوقائع التي اطلعوا عليها اثناء ممارستهم لاعمال وظيفتهم ولايجوز لهم أن يفشوا هذه الوقائع أو أن ينقلوها لغير الجهات المختصة .

مادة (٧٣) : يجب على أصحاب العمل أو ممثليهم أن يزودوا المندوبين المذكورين في المادة السابقة

بكل المعلومات اللازمة لتسهيل مهمتهم وخاصة المعلومات المتعلقة بما يلي :

أ - عدد العمال الذين يستخدمونهم وأسمائهم وتواريخ التحاقهم بالعمل وتاريخ ميلادهم وأجر كل منهم .

ب - عدد العمال الذين يتركون خدمتهم وأسمائهم وتاريخ انتهاء الخدمة وأجر كل منهم .

ج - قيمة الأجر المدفوعة شهريا وطبيعتها وطريقة حسابها ودفعها .

د - طبيعة العمل الجارى ومكانه وفروع العمل ان وجدت .

الباب التاسع

العقوبات

مادة (٧٤) : يعاقب صاحب العمل أو مدير المنشأة المسئول الذي يخالف أحكام هذا القانون ، وأحكام

القرارات الوزارية الصادرة بشأنه بغرامة لا تقل عن (١٠٠) ريال ولا تزيد على (٥٠٠)

ريال ، وتضاعف حدود الغرامة في حالة تكرار المخالفة ، وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين ارتكب بشأنهم صاحب العمل مخالفة أو أكثر .

مادة (٧٥) : مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز شهرا واحدا وبغرامة لا تزيد على مائة ريال أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد اعطاء بيانات غير صحيحة أو امتنع عمدا عن اعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات الوزارية المنفذة له بقصد الاستفادة أو افادة غيره من الحصول على التعويضات أو المعاشات أو المزايا الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون وتضاعف حدود هذه الغرامة في حالة تكرار المخالفة كما يحكم على الشخص المخالف بالإضافة الى الغرامة المشار إليها برد المبالغ التي صرفت له بدون وجه حق .

مادة (٧٦) : تؤول الى الهيئة جميع المبالغ المحكوم بها بسبب مخالفة أحكام هذا القانون .

الباب العاشر حكم انتقالي

مادة (٧٧) : يحدد مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير وبالتفاهق مع وزارة المالية والاقتصاد المبالغ اللازمة لتمكين الهيئة من القيام بالنفقات الاولية اللازمة لادارتها .

جدول رقم (١) جدول امراض المهنة

الرقم المسلسل	نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
١	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك : تداول الخامات المحتوية على الرصاص . صب الرصاص القديم والزنك القديم (الخردة) في سبائك . العمل في صناعة الادوات من سبائك الرصاص والزنك القديم (الخردة) في صناعة مركبات الرصاص . صهر الرصاص . تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على رصاص التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص . تحضير أو استعمال البويات أو الالوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص ... الخ . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو ابخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .

تابع جدول رقم (١)

العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	الرقم المسلسل
<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك :</p> <p>العمل في صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة الخام في صناعة القبعات وعمليات التذهيب واستخراج الذهب وصناعة المفرقات الزئبقية الخ .</p>	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	٢
<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك :</p> <p>العمليات التى يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل في إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته .</p>	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	٣
<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>	التسمم بالانتيمون ومضاعفاته	٤
<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .</p>	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	٥
<p>كل عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لابخرتها أو غبارها .</p>	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الاميدية أو الازوتية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم	٦
<p>كل عمل يستدعى استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . وكذا كل عمل يستدعى التعرض لابخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك :</p>	التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته	٧

تابع جدول رقم (١)

العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	الرقم المسلسل
العمل في استخراج أو تحضير المنجنيز أو مركباته وصحنها وتعبئتها الخ .		
كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لابخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك : التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت الخ .	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	٨
كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوى عليها .	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	٩
كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تحتوى على النيكل أو مركباته . ويشمل ذلك : التعرض لغبار كربونيل النيكل .	التأثر بالنيكل أو ما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	١٠
كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استعماله أو تولده كما يحدث في الجراجات وقمائن الطوب والجير الخ	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات	١١
كل عمل يستدعى استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته وكذا كل عمل يستدعى التعرض لابخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته أو اتربتها أو المواد المحتوية عليه .	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات	١٢
كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم أو مركباتها ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد أو لأبخرتها أو غبارها .	التسمم بالكلور والفلور والبروم ومركباتها	١٣
كل عمل يستدعى تداول أو استعمال البترول أو غازاته أو مشتقاته ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية .	التسمم بالبترول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته	١٤
أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الكلورفورم أو رابع كلورور الكربون ، وكذا أى عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .	التسمم بالكلورفورم ورابع كلورور الكربون	١٥

تابع جدول رقم (١)

العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	الرقم المسلسل
أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد والتعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .	التسمم برابع كلورور الاثين وثالث كلورور الاثيلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الايديروكربونية من المجموعة الأليفاتية	١٦
أى عمل يستدعى التعرض للراديويم وأي مادة أخرى ذات نشاط إشعاعي أو أشعة أكس .	الأمراض والاعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديويم والمواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة أكس	١٧
أى عمل يستدعى استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزفت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارفين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو مخلفات هذه المواد وكذا التعرض لأي مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية .	سرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة	١٨
أى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو المتواصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن المحمية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوي أو حرارة شديدة مما يؤدي إلى تلف العين أو ضعف بالابصار .	تأثر العين من الحرارة وما ينشأ عنه من مضاعفات	١٩
أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التولد لمادة السليكا أو المواد التي تحتوى على مادة السليكا بنسبة تزيد على ٥% كالعامل في المناجم والمحاجر أو نحت الأحجار أو طحنها أو في صناعة المسنات الحجرية أو تلميع المعادن بالرمل أو أية أعمال أخرى تستدعى نفس التعرض . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار الاسبستوس وغبار القطن لدرجة ينشأ عنها هذه الأمراض .	أمراض الغبار الرئوي (نوركونيوزس) التي تنشأ عن : ١ - غبار السليكا (سيليكوزس) ٢ - غبار الاسبستوس (اسبستوزس) ٣ - غبار القطن (بسينوزس)	٢٠

تابع جدول رقم (١)

العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	الرقم المسلسل
كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تداول رممها أو اجزاء منها ومنتجاتها الخام أو مخلفاتها بما في ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر وكذلك العمل في شحن وتفريغ البضائع المحتوية على منتجات الحيوانات الخام ومخلفاتها .	الجمرة الخبيثة (انثراكس)	٢١
كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رممها أو اجزاء منها .	السقاوة	٢٢
العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض .	مرض الصدر	٢٣
أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .	التسمم بالبريليوم	٢٤
أى عمل يستدعى التعرض لغباره أو أبخرته أو المواد المحتوية عليه .	التسمم بالسيليونيوم	٢٥
كل عمل يستدعى التعرض المفاجيء أو العمل تحت ضغط جوي مرتفع أو التخللخ المفاجيء في الضغط الجوى أو العمل تحت ضغط جوى منخفض لمدة طويلة .	الاعراض والامراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوى	٢٦
كل عمل يستدعى التعرض لتاثير الهرمونات أو المشتقات الهرمونية .	الاعراض والامراض الباثولوجية التى تنشأ عن الهرمونات أو مشتقاتها	٢٧
العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج الحميات أو المختبرات البكتريولوجية أو فى أى عمل يستدعى الاتصال بمرضى الحميات .	أمراض الحميات المعدية	٢٨
كل عمل يستدعى التعرض للضوضاء المرتفعة ويشمل ذلك على سبيل المثال العمل فى ارشاد الطائرات أو فى صيانتها وفى عمليات الطرق ، والتعدين وفى العمل بجوار الآلات التى تصدر عنها ضوضاء مرتفعة أو التعرض للعقاقير أو الكيماويات التى تؤثر على السمع .	الصمم المهني	٢٩

تابع جدول رقم (١)

العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض	نوع المرض	الرقم المسلسل
أى عمل يستدعى التعرض لأية مادة مهيجة أو ملتهبة أو اكالة صلبة أو سائلة أو غازية ويشمل ذلك على سبيل المثال التعرض للزيوت المعدنية بما فيها البارافين ومنتجاتها والقطران أو الزفت أو البييومين والاحماض والقلويات الخ .	التهابات الجلد الحادة والمزمنة والاكزيما وسرطان الجلد الأوى والتهابات وتقرحات العيون	٣٠

جدول رقم (٢)

أولا : بتقدير درجات العجز في حالات فقد العضوي

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف	رقم
٨٠٪	بتر الذراع الايمن الى الكتف	١
٧٥٪	بتر الذراع الايمن الى مافوق الكوع	٢
٦٥٪	بتر الذراع الايمن تحت الكوع	٣
٧٠٪	بتر الذراع الايسر الى الكتف	٤
٦٥٪	بتر الذراع الايسر الى مافوق الكوع	٥
٥٥٪	بتر الذراع الايسر تحت الكوع	٦
٦٥٪	بتر الساق فوق الركبة	٧
٥٥٪	بتر الساق تحت الركبة	٨
٥٥٪	الصمم الكامل	٩
٣٥٪	فقد العين الواحدة	١٠
أيسر	بتر الابهام	١١
٣٠٪	بتر السلامية الطرفية للابهام	
١٨٪	بتر السبابية	
١٢٪	بتر السلامية الطرفية للسبابية	١٢
٦٪	بتر السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابية	
١٠٪		

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف	رقم
٨ %	بتر الوسطى	١٣
٥ %	بتر السلامية الطرفية للوسطى	
٨ %	بتر السلاميتين الوسطى والطرفية	
٦ %	بتر اصبع بخلاف السبابة والابهام والوسطى	
٢٥ %	بتر السلامية الطرفية	١٤
٤ %	بتر السلاميتين الطرفيتين	١٥
٦٠ %	بتر اليد اليمنى عند المعصم	
٥٠ %	بتر اليد اليسرى عند المعصم	١٦
٤٥ %	بتر القدم مع عظام الكاحل	١٧
٣٥ %	بتر القدم دون عظام الكاحل	١٨
٣٠ %	بتر رؤوس مشطيات القدم كلها	١٩
١٠ %	بتر الاصبع والمشطية الخامسة للقدم	٢٠
١٠ %	بتر ابهام القدم وعظمة مشطه	٢١
٥ %	بتر اصبع القدم بخلاف السبابة	٢٢
٤ %	بتر السلامية الطرفية لسبابة القدم	٢٣
٣ %	بتر السلامية الطرفية لابهام القدم	٢٤
٣ %	بتر اصبع القدم بخلاف السبابة والابهام	٢٥

يراعى في تقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوي ما يأتي :

- ١ - أن تكون الجراحة قد التأمّت التئاماً كاملاً « دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركة المفاصل المتبقية ، كالتندبات ، أو التلغيات ، أو التكلسات ، أو الالتهابات ، أو المضاعفات الحسية أو غيرها وتزداد درجات العجز تبعاً » لما يتخلف من هذه المضاعفات .
- ٢ - في حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة السببية للعجز والمضاعفات في الشهادة الطبية كما تحدد درجات الاعاقة في كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة الى القواعد الطبيعية .
- ٣ - في حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .
- ٤ - اذا كان المصاب أعسر قدرت عجزه الناشئة عن اصابات الطرف العلوى الايسر بذات النسب المقررة لهذا العجز في الطرف الأيمن .
- ٥ - اذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم الميئنة أعلاه عجزاً « كلياً » مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو في حكم المفقود ، واذا كان العجز « جزئياً » قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .

٦ - فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في البند ٣ من المادة (٣٩) اذا نتج عن الاصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المبينة بالجدول قدرت النسبة المثوية لدرجة العجز في حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولايجوز بأى حال من الاحوال أن تتعداها .

ثانيا : في حالات فقد الابصار

درجة الابصار (١)	نسبة قوة الابصار (٢)	نسبة فقد الابصار (٣)	درجة العجز للعين المصابة (٤)
٦/٦	١٠٠ر٠	—	—
٩/٦	٩١ر٥	٨ر٥	٢ر٩٠
١٢/٦	٨٢ر٦	١٦ر٤	٥ر٧٤
١٨/٦	٦٩ر٩	٣٠ر٠	١٠ر٥٣
٢٤/٦	٥٨ر٥	٤١ر٥	١٤ر٥٢
٣٦/٦	٤٠ر٠	٦٠ر٠	٢٤ر٠٠
٦٠/٦	٢٠ر٠	٨٠ر٠	٢٨ر٠٠
٦٠/٥	١٤ر٠	٨٦ر٠	٣٠ر١٠
٦٠/٤	٨ر٢	٩١ر٠	٣٢ر١٣
٦٠/٣	٢ر١	٩٧ر٩	٣٤ر٢٦
٦٠/٢	٠ر٦	٩٩ر٤	٣٤ر٧٩
٦٠/١ فأقل	—	١٠٠ر٠	٣٥ر٠٠

يراعى في تقدير العجز المتخلف عن فقد الابصار ماياتي :

١ - أن تقدر درجة العجز الناشء من ضعف ابصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابلة لدرجة الابصار للعين قبل الاصابة وبعدها اذا كان هناك سجل يوضح درجة ابصار تلك العين قبل الاصابة (عمود ٤) .

٢ - وفي حالة عدم وجود سجل بحالة الابصار قبل الاصابة تعتبر أن العين كانت سليمة ٦/٦ .

٣ - مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة اصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقا «لنسبة فقد الابصار بها على اعتبار ان الابصار الكامل لتلك العين ١٠٠% (عمود ٣) .

٤ - في حالة فقد ابصار العين الوحيدة تعتبر عجزا «كاملا» .

٥ - مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة الاصابة بكلتا العينين أن تقدر درجة العجز على اساس نصف مجموع قوة ابصار كل منهما أى باعتبار أن الابصار لكل عين ٥٠% (عمود ٣) .

ثالثاً : في حالة فقد السمع

- ١ - يعتبر السمع سليماً إذا كان لا يتجاوز (١٥) ديسبل لكل من الأذنين .
- ب - تحتسب نسبة فقد السمع للأذن الواحدة بواقع درجة ونصف مئوية نظير فقد ديسبل واحد من القدرة السمعية فيما يزيد على (١٥) ديسبل .
- ج - تعتبر نسبة فقد السمع ١٠٠٪ إذا كان متوسط الضعف في القدرة السمعية للأذنين يصل إلى ٨٥ ديسبل وتعتبر درجة العجز المتخلف في هذه الحالة ٥٥٪ من العجز الكلي .
- ويراعى في تقدير درجات العجز المتخلف عن فقد السمع ما يأتي :
- ١ - أن يقاس فقد السمع بالنسبة لمتوسط القدرة السمعية للأصوات التي يبلغ ترددها من ١٢٥ إلى ١٠٠ سيكل/ثانية مع مراعاة أن يتم تقدير ضعف السمع بجهاز قياس السمع الكهربي لا يمكن الوصول بسهولة إلى هذه الدرجات من الذبذبات التي لايسهل عملها بالشوكة الرنانة .
- ٢ - أن تقدر درجة العجز الناشيء عن ضعف السمع بواقع الفرق بين درجة السمع قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح تلك الدرجة .
- ٣ - في حالة عدم وجود سجل بحالة السمع يعتبر السمع سليماً ١٠٠٪ تبعاً لسن العامل المصاب أى يضاف $\frac{1}{4}$ ديسبل لكل سنة تزيد على ٤٥ .
- ٤ - مع مراعاة أحكام البند (٢) يراعى في حالة إصابة الأذن الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً لنسبة السمع لتلك الأذن على اعتبار أن سمعها يعادل ١٠٠٪ من السمع الكامل .
- ٥ - مع مراعاة أحكام البند (٤) يراعى في حالة إصابة الأذنين بدرجات متفاوتة من ضعف السمع أن تقدر نسبة السمع تبعاً للنظام الآتي :
- (أ) النسبة المئوية لفقد السمع في الأذن الأقوى $\times ٥ +$ نسبة فقد السمع في الأذن الأضعف $\div ٦$.
- (ب) تحسب درجة العجز المتخلف على أساس أن نسبة ١٠٠٪ من فقد السمع تعادل ٥٥٪ من العجز الكامل .
- ويشترط في جميع ما تقدم أن تكون حالة العجز قد استقرت استقراراً تاماً .

جدول رقم (٣)

بنسب خفض معاش التقاعد

السن عند تقديم طلب صرف المعاش	نسبة الخفض عند المعاش
أقل من ٤٥ سنة	٢٠٪
من ٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة	١٥٪
من ٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة	١٠٪